REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES
ISSN : 1112-3818 /EISSN : 2602-5396
Vol.19, N°1: Juin 2020
Pages:271-289

الاتجاهات المستقبلية لصندوق التقاعد في الجزائر
FUTURE TRENDES OF PENSION FUND IN ALGERIA

عياش درار *
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
ayeche_76@yahoo.fr
حجيلة قميري
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
h.kamiri@yahoo.fr
رشيد بوكساني
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
Bouksani_rachid@yahoo.fr

Date Soumission : 06-10-2019	Date Acceptation : 28-05-2020	Date Publication : 24-06-2020

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصندوق الوطني للتقاعد في تسيير الخدمات التأمينية للمشتركين، والعمل على ضمان ديمومة واستمرارية النظام من خلال المحافظة على التوازنات المالية للصندوق، والعمل وفق إستراتيجية

*المؤلف المراسل

استثمارية وطنية متناغمة من شأنها الحفاظ على استمرار ونمو الصندوق ليؤدي الأدوار المنوطة به على أكمل وجه.

و من أهم ما توصل إليه البحث، أن الصندوق عرف جملة من التحديات والعقبات لعل أهمها الاختلال المتزايد بين الإيرادات المتأتية من اشتراكات المنخرطين بدرجة كبيرة من جهة، وبين عددهم المتنامي بشكل متسارع من جهة أخرى، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيق التوازن المالي، وزيادة الوعي التأميني، ثم مد مظلة التأمين لشمول كل الفئات.

الكلمات الرئيسية: التقاعد، التقاعد المسبق، التقاعد النسبي، الأنظمة التقاعدية، التوازنات المالية.

Abstract:

This Study aims to highlight the role of the National Pension Fund in the conduct of insurance services to subscribers, And to ensure the sustainability and continuity of the system: By maintaining the Fund's financial balances, Working according to a consistent national investment strategy, this will sustain the continuation and growth of the fund, to perform the roles assigned to him to the fullest.

One of the most important findings of the research is the increasing imbalance between the revenues generated by the contributions of those who are involved in a large degree on the one hand and their rapidly growing number on the other, real and effective investment policies would create.

Keywords: Retirement, Advance retirement, Relative retirement, Pension systems, Financial balances.

1- مقدمة:

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة وبدرجات متفاوتة صعوبات في أنظمة التمويل على كافة الأصعدة لعل منظومة التأمين الاجتماعي كانت أحد هذه الوحدات التي تعمل جاهدة المحافظة على التوازنات المالية لتحقق مبدأ الاستدامة المالية وشمول مظلة التأمين كافة المعنيين بالحماية الاجتماعية، وقد استلزم ذلك مزيد من الإصلاحات على هذه الأنظمة للحفاظ على ديمومتها والوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين ومسايرة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في بيئة تتميز بديمومة التحول.

و تعد الجزائر كغيرها من الدول التي حظيت باهتمام مستفيض حيث أولت أهمية بالغة لتطبيق منظومة التأمين الاجتماعي بشكل عام، ونظام التقاعد بشكل خاص وذلك بكل صرامة وحزم، ونظرا لاهتمام الجزائر بكل ما يرتبط بموضوع التقاعد، فقد سجلت عضويتها في منظمات دولية عديدة عاملة في هذا المجال

كالمنظمة العالمية لحقوق الإنسان، المكتب الدولي والعربي للعمل، والمنظمة الدولية للضمان الاجتماعي وغيرها من المنظمات.

و في محاولة لتحليل الوضع الحالي لصندوق التقاعد في الجزائر، الذي وجد نفسه أمام موجة من التحديات والرهانات التي أخلطت جميع أوراقه، إبتداءا من تسديد ديونه عن طريق التحويلات المقدمة له من صندوق التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء، و وصولا إلى اتخاذ الحكومة قرار إلغاء التقاعد المسبق والنسبي كمحاولة لانقاد الصندوق من شبح الإفلاس الذي أصبح يهدده إن استمر الحال على ما هو عليه، وهو ما يجعل مصير ملايين العمال المقبلين على التقاعد باتجاه المجهول.

و انطلاقا من الطرح السابق تتضح معالم الإشكالية، وتبرز جوانبها في التساؤل المحوري التالي: **ما هو واقع الصندوق الوطني للتقاعد في ظل التزايد السريع لعدد المتقاعدين؟**

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة الهامة للصندوق الوطني للتقاعد، في تمويل معاشات التقاعد، والمحافظة على التوازنات المالية، لذلك ستسمح هذه البحوث من تشخيص الواقع الذي يعيشه الصندوق وكذا إيجاد الحلول الكفيلة بحمايته من الإفلاس حفاظا على مكتسبات العمال الحاليين و المستقبليين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق بعد ثنائي متمركز أساسا في الرغبة لإبراز وتشخيص الوضع الحالي لصندوق التقاعد الجزائري، و التعرف على الأسباب والعوائق الحقيقية التي تعترض تطوره ونمو، وتقييم مدى نجاعة السياسات المعتمدة لتحقيق التوازنات المالية للصندوق، وإيجاد المصادر الحقيقية التي من شأنها أن تضمن ذلك، بالموازاة مع ارتفاع عدد المتقاعدين دون المساس بالمكتسبات العمالية المحققة.

و محاولة لتتبع المنهجية المعتمدة لوضع اليد على العثرات التي تقف أمام الصندوق الوطني للتقاعد المعني بالدراسة، فإننا سنعالج الإشكالية المطروحة من خلال محورين أساسيين هما:

- نظام التقاعد في الجزائر وتطوره؛
- الواقع الحالي لصندوق التقاعد في الجزائر.

2- نظام التقاعد في الجزائر وتطوره:

لقد تأثر التأمين الاجتماعي في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى بكل التحولات والتغيرات والإصلاحات التي رافقت الاقتصاد الجزائري منذ

الاستقلال وإلى غاية الساعة، انطلاقا من التبعية للاقتصاد الفرنسي غداة الاستقلال وحتى بداية تأميم القطاعات سنة 1967، فانتهاج الاقتصاد الموجه القائم على الخيار الاشتراكي إلى مرحلة الإصلاحات في نهاية الثمانينات و الدخول في مرحلة اقتصاد السوق تمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي، ووصولا إلى الأزمة الراهنة المتعلقة بتهاوي أسعار النفط والدخول في سياسة التقشف، وفي محاولة لتسليط الضوء على هذه الجوانب فإننا سنتطرق إلى بعض الجوانب النظرية والتعريفية للنظام.

2-1. مفهوم التقاعد:

على الرغم من تعدد صيغ مفهوم التقاعد بين مختلف الباحثين في ميدان التأمين وتنوع وجهات نظرهم، إلا أن هذه المفاهيم تتفق فيما بينها في مضمونه، ويمكن إيجازها فيما يلي:

فالتقاعد هو "عملية اجتماعية تتضمن تخلِّي الفرد اختيارياً أو إجبارياً عن عمل ظلَّ يقوم به معظم وقته، وبالتالي انسحابه من القوى العاملة في المجتمع، وتحوّله إلى الاعتماد جزئياً، على الأقل على نظام معيَّن للكفالة المادية، حيث يحلّ المعاش محل الأجر" (عبد العزيز العبد اللطيف، 2010: ص18).

كما يعرف التقاعد بأنه نظام للاحتياط الاجتماعي يهدف للتأمين ضد مخاطر المرض، الشيخوخة، العجز والوفاة مقابل دفع أقساط للتأمين أو لواجبات الاشتراك في هذا النظام من طرف المنخرطين." (رمضان، 1999: ص161)

و في مفهوم التشريع الجزائري يعتبر التقاعد من الحالات التي تؤدي إلى النهاية العادية لعلاقة العمل بين المستخدم والعامل بغض النظر عن صاحب المبادرة في طلب الإحالة على التقاعد." (حنين، 1992: ص8)

و كمفهوم شامل يعرف التقاعد بأنه ذلك النظام الذي يمنح للعامل حق الحصول على أجر المترتب عن دفعه خلال فترة عمله اشتراكات التأمين الاجتماعي، وذلك عند تحقق شروط معينة بانتهاء علاقة العمل.

2-2. التطور التاريخي لنظام التقاعد في الجزائر:

مر التقاعد بالعديد من المراحل الزمنية عبر الكثير من الحضارات السابقة، باعتباره يمثل أسمى صور التعامل الإنساني والتضامن الاجتماعي ومبادئ الإحسان والعمل الخيري.

و قد كانت الخلافة الإسلامية نواة أساسية للتقاعد، حيث شهدت خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه صورا عديدة للتكفل الاجتماعي بمختلف الفئات الميسورة من بيت مال المسلمين، وقد اتسعت صور التكفل الاجتماعي حتى إلى

المجتمعات الغير المسلمة التي كانت تحت حماية الخلافة الإسلامية (المير، قاسمي، 1991: ص56).

و أثناء فترة حكم الدولة العثمانية فقد كان التكافل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي رابطين أساسيين للعلاقة الاجتماعية بين العمال الجزائريين الأجراء وأرباب العمل، وذلك بما يمكن من تحقيق الحماية الاجتماعية لكل الفئات الاجتماعية ميسورة الحال من مسنين و أرامل و أيتام.

و في مرحلة الثورة الصناعية التي شهدت صورا مختلفة للامساواة والظلم الاجتماعي للطبقات العمالية الواسعة مع تزايد جشع النظام الرأسمالي، فقد تصاعد دور المنظمات والنقابات العمالية في القرن التاسع عشر نحو الأفق، والتي حققت مطلبا اجتماعيا أساسيا متمثلا في فرض التأمين الاجتماعي وجعل التقاعد حق من حقوق الإنسان.

و حينئذ أصبحت كلمة التقاعد مصطلحا علميا متداولا بين مختلف دول العالم، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في هذا الميدان على صيغة مفهومه، إلا أنهم يتفقون على أن التقاعد يمثل مرحلة أساسية في الحياة المهنية للعامل (ألفونس، 1971: ص33).

و بمجرد تعرض الجزائر إلى الاحتلال الفرنسي، طرأ على نظام التقاعد تغيرات كثيرة في الإدارة الفرنسية، والتي أعطت امتدادا لتعديلات أخرى بعد الاستقلال من خلال المراحل الآتية:

2-2-1. ما قبل الاستقلال: أهم ما ميزها (جعيجع، 2003: ص ص 62-71) تأسس صندوق التقاعد لغير الأجراء سنة 1957، والذي تكفل بتقديم منح الشيخوخة للذين لا يستفيدون من نظام تقاعد الأجراء والتابعين للمهن الحرة وأصحاب المهن الصناعية والحرفية والفلاحة، كما تأسس في نفس السنة صندوق التعاون الفلاحي.

2-2-2. من الاستقلال حتى صدور قوانين التأمين الاجتماعي سنة 1983: تعدد الأنظمة التقاعدية اختلافها: فقد عرفت المنظومة العديد من الصناديق والأنظمة التقاعدية حسب القطاعات المختلفة والتي كانت تتركز في 08 صناديق اساسية نذكرها على الترتيب التالي: نظام التقاعد العام، النظام الفلاحي، نظام تقاعد الموظفين، نظام تقاعد عمال المناجم، نظام تقاعد عمال الشركة الوطنية للسكك الحديدية، نظام تقاعد عمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز نظام تقاعد عمال البحر، نظام التقاعد لغير الأجراء.

2-2-3. من سنة 1983 إلى حد الآن: بعدما شهد نظام الضمان الاجتماعي بصفة عامة والأنظمة التقاعدية بصفة خاصة نقائص وثغرات قانونية مختلفة، جاءت تشريعات 1983 بقوانين مجددة لتركيبة الضمان الاجتماعي بشكل مجمل، وقد كان القانون 12/83 المتعلق بالتقاعد وما تبعه من تعديلات وأوامر ومراسيم أهم الإجراءات القانونية التي قدمت انتقال نوعي ومكسب فعلي لحقوق العمال الجزائريين. (المرجع أعلاه: ص ص 73-75)، لعل أهم الأهداف التي حاول النظام إرساءها تحقيق العدالة والإنصاف والاستمرارية. (بوحميدة، 2001: ص 75).

2-3. الأنظمة التقاعدية:

تتلخص تقنية التسيير المالي لأنظمة التقاعد على الصعيد العالمي في النظام التوزيعي أو نظام الرسملة أو كلاهما معا، ومن خلال ما سيتم عرضه سنتطرق إلى هذه الأنظمة وتبيان نقاط القوة والضعف لكل منها.

2-3-1. نظام التقاعد بالتوزيع: حيث يعتمد مبدأ التضامن بين الأجيال (Bichot, 1993: P 11) حيث يتحمل العمال النشطون نفقات التقاعد لفئة المتقاعدين، ومعنى ذلك أن معاشات الآباء دين على الشباب لكنه دين ذو طابع خاص لكونه ينبثق من التمازج الاجتماعي لجيل بكامله بالجيل للاحق له، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار النظام التوزيعي كأداة لإعادة توزيع المداخيل بين الفئات النشيطة والفئات المتقاعدة ويتطلب تحقيق التوازن المالي تبعا لهذه الطريقة ضرورة زيادة عدد العاملين النشطين على عدد المتقاعدين، بقوم هذا النظام على مبادئ أساسية أهمها (قرفي، 2013: ص 77):

- توزيع المخاطر المحتملة بين الأجيال أي ترتبط منح الجيل الحالي بشكل وثيق باشتراكات الجيل القادم، ففي حالة تدهور الوضعية الاقتصادية يمكن الرفع من معدلات الاشتراك.
- منحة التقاعد الفردية تكون نسبة قيمة الاشتراكات المدفوعة خلال الحياة المهنية للفرد.

2-3-2. نظام التقاعد بالرسملة: هو نظام مستوحى من مبدأ التوفير والادخار (زيان، 2016: ص 125) ويعتمد على القدرات الفردية لصندوق التأمينات و ينمي العلاقة بين الاشتراكات التي يقدمها العامل والأداءات التي تمنح له، حيث تحول واجبات الاشتراك في نظام التقاعد طيلة ممارسة العمل إلى مدخرات توظف في تغطية نفقات المعاش التقاعدي عند الإحالة على التقاعد، ويقضي هذا النظام بأن يفتح حساب خاص باسم كل عامل مؤمن عليه توضع فيه اشتراكاته واشتراكات صاحب عمله إذا كان أجيرا، ويوظف رأس المال المجمع

من هذا الحساب الذي تضاف إليه في ما بعد عائدات التوظيف، وعندما يبلغ المؤمن عليه سن التقاعد يصبح له الحق في أن يتقاضى معاشا تناسبيا مع مبلغ رأسماله المتراكم لدى النظام والفوائد العائدة من تشغيله (بن توتة، 2015، ص 260)، ومن مزايا هذا النظام أنه يحقق تراكما كثيرا للودائع من خلال تكديس رؤوس الأموال وكلما ارتفع عدد المنخرطين فيه وطالت مدة أداء الاشتراكات تكون الأرباح مهمة تبعا للرأسمال المستثمر، وبالتالي ترتفع نسبة الفائدة المخولة لكل منخرط والعكس صحيح.

2-4. تمويل نظام التقاعد في الجزائر:

قبل إصلاح الضمان الاجتماعي في أول جانفي سنة 1984، كان التمويل يتم من قبل كل فرع على حدا وعلى عاتق الأجير وصاحب العمل، وقد عرفت اختلافات في نسب الاشتراكات بحسب الأنظمة التي كانت سائدة في تلك الفترة لأن الاشتراكات لم تكن منسجمة في جميع الأنظمة، وكانت هناك نسب مختلفة لتغطية نفس المخاطر (كالتقاعد، وحوادث العمل والمرض) وبعد تاريخ أول جانفي 1984 من خلال استحداث سلسلة قوانين التأمين الاجتماعي لسنة 1983، لاسيما القانون 83-13 المتعلق بالتقاعد و استحداث فرع التقاعد حيث لا يوجد الآن سوى اشتراك واحد إجمالي بغية التغطية المالية وهذا ما يسمح من تحقيق العدالة والتضامن بين مختلف الفروع، ولقد أدخل هذا الإصلاح المبادئ الأساسية التالية (الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 06، 1985: ص 12):

- تأسيس اشتراك شامل موحد يهدف إلى تمويل الأداءات.
- توحيد وعاء الاشتراك المتكون من الأجر أو عائدات النشاط أو الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون (S.N.M.G) بالنسبة لبعض الفئات الخاصة.
- تناسب الاشتراكات مع الأجر أو مع العائدات أي إلغاء الاشتراكات الجزافية.

إن تمويل التأمين الاجتماعي عموما وصندوق التقاعد خصوصا يأتي عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل، لذا فحجم الموارد المالية مرتبط مباشرة بحجم التشغيل في المؤسسات والهيئات الإدارية التي تدفع مستحقاتها لصندوق التقاعد، إضافة إلى مداخيل أموال الأرصدة المدخرة كاحتياطات للصندوق الوطني للتقاعد، فضلا عن مساهمة من ميزانية الدولة كلما دعت الضرورة لتكملة الفارق وتغطية العجز الذي يسجله الصندوق في تغطية الأداءات لمجموع المتقاعدين.

و تحدد الاشتراكات التي يدفعها العامل بناء على عنصرين هما: النسبة المئوية ووعاء الاشتراك، أما النسبة فتحدد بقوانين ومراسيم تنفيذية وأما وعاء الاشتراك فهو الراتب أو الأجر الشهري بالنسبة للعمال الأجراء أو مبلغ الدخل الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لغير الأجراء لأحسن 5 سنوات عمل و اشتراك. (وزارة العمل و الحماية الاجتماعية، 1991: ص 257) .

2-5. إلغاء التقاعدين المسبق و النسبي بعد سنة 2016:

لا يزال الصراع مستمر حول مشروع إلغاء التقاعد ين المسبق والنسبي بين الطبقات العمالية المختلفة من جهة، وبين الحكومة وأرباب العمل من جهة أخرى، حيث تراهن كل فئة على الخيارات البديلة في إطار سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة محاولة في ذلك إيجاد الحلول الكفيلة لرفع اليد عن المخصصات المالية الباهظة التي تكلفها في سبيل حفظ التوازنات المالية لصناديق التأمين الاجتماعي في الجزائر.

و قد حدد القانون 15-16 المتتم والمعدل للتقاعد الصادر في 31 ديسمبر 2016، بعض الأحكام الجديدة للتقاعد والذي يلغي الاستفادة من التقاعد دون الوصول إلى 60 سنة صراحة، واستفاء على الأقل 7 سنوات ونصف من الاشتراكات الفعلية، مع إمكانية الحصول على التقاعد المسبق للمهن الشاقة فقط والتي لم تحدد قائمتها لحد الساعة، مع إمكانية التمديد لبعض المهن العليا و النادرة (الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 78، 2016: ص03).

3- الواقع الحالي لصندوق التقاعد في الجزائر:

رسمت التنظيمات والتشريعات الوطنية دور الصندوق الوطني للتقاعد، وفيما يأتي نسرد هذه المهام:

- تنظيم وتخطيط وتنسيق ومراقبة نشاط وكالات التقاعد؛
- تسيير التجهيزات و الوسائل المادية والبشرية للصندوق؛
- تسيير العمليات المالية والميزانية للصندوق وجمع المحاسبة العامة مركزيا؛
- متابعة تطبيق الاتفاقيات والعقود في مجال التقاعد وتنسيق تحصيل الاشتراكات للمتقاعدين العادي والمسبق.

3-1. الجزائر الدولة الإفريقية الأكثر تطبيقا لفروع التأمين الاجتماعي:

تعد الجزائر من الدول الرائدة في تطبيق فروع التأمين الاجتماعي (الفروع الستة المنتهجة عالميا)، والجدول أسفله يقدم لنا بعض الإحصائيات المهمة في

تحليل التأمين الاجتماعي وخصوصا التقاعد، والذي يقدم مدى تطبيق هذه الدول لهذه لفروع.

جدول رقم 01: إحصائيات حول التأمين الاجتماعي لبعض الدول الإفريقية.

الدولة	عدد الفروع ت الاجتماعي	عدد السكان مليون/ن	معدل الاشتراك في التأمين	سن التقاعد للذكر	سن التقاعد للمرأة	GDP مليون $
الجزائر	6	40,6	34	60	55	15,075
بوتسوانة	4	2,3	0	65	65	16,735
إفريقيا الوسطى	4	4,6	22	60	60	699
مصر	5	95,7	40	60	60	11,132
المغرب	6	35,3	19,86	60	60	7,838
نيجيريا	3	186	21,65	50	50	5,867
تونس	6	11,4	24,25	60	60	11,599
جنوب افريقيا	6	55,9	2	61	60	13,225

المصدر: (الجمعية الدولية للتأمين الاجتماعي، التقرير العالمي للتأمين الاجتماعي للقارة الإفريقية، 2017: ص ص 21-23.)

يظهر لنا من الجدول أعلاه أن الجزائر وتونس والمغرب وجنوب إفريقيا من أهم الدول الإفريقية التي تطبق كل فروع التأمين الاجتماعي، الأمر الذي يدل على تنوع وشمول في المظلة التأمينية لهذه الدول، بينما الأقل تطبيقا هم بتسوانة، ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى التي تكتفي بالفروع الأساسية وهي المرض والتقاعد، في حين تستفيد المرأة العاملة في الجزائر من تخفيض 05 سنوات، في حين تعمل المرأة في العديد من الدول الإفريقية حتى ستين سنة للاستفادة من التقاعد.

دولة بوتسوانة هي الأعلى مستوى من حيث عدد سنوات العمل إلى 65 سنة، في حين نيجيريا الأقل عدد من حيث هذه السنوات ب 50 سنة للجنسين، ورغم ارتفاع دخلها مقارنة مع الجزائر و مصر وغيرها.

باستثناء الكاميرون، نيجيريا، وإفريقيا الوسطى والمغرب فإن دخول الدول الأخرى متقاربة على وجه العموم والتي تتراوح مابين [11,132 و 16,735].

إن عرض الجدول أعلاه يقدم لنا صورة واضحة عن وضعية بعض مؤشرات التأمين الاجتماعي للجزائر مقارنة مع بعض الدول الإفريقية والتي أخذنا منها التي تتميز بالقوة في مجال التأمين الاجتماعي مثل جنوب إفريقيا و المغرب وتونس، وأخرى التي تلتزم بالحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية وفي طليعتها نيجيريا، بوتسوانه، إفريقيا الوسطى، ودرجة القياس تعتمد على هذه المؤشرات المعروضة حيث لا يمكن أن نقول أن هذه الدولة أقوى من غيرها فقط بالنظر إلى عدد الفروع المطبقة من المنظومة بل يجب المقارنة بالنسبة إلى عدد السكان و معدلات الاشتراكات التي تدفع مقابل الحصول على مزايا التأمين الاجتماعي، فعند النظر إلى جنوب إفريقيا التي يمثل معدل اشتراكها 2 % فقط وعدد سكانها الذي يزيد بـ 15 مليون عن الجزائر مقارنة ب 34 % من الاشتراكات الجزائرية، رغم أن الجزائر هي الأكثر دخلا فذلك يجعلنا نطرح التساؤل عن مكن الخلل، كذلك عندما نقارن دولة بوتسوانة ذات 2.3 مليون نسمة حسب إحصائيات 2017 والتي تقدم خدمات التأمين الاجتماعي بدون مقابل لعمالها (الفروع الأربعة المقدمة)، بمعنى أن خزانة الدولة هي من يتحمل تكلفة التأمين الاجتماعي للعمال بالنظر إلى حجم دخلها المتقارب مع الجزائر، فهذا يعطينا صورة واضحة أن المشكل الكبير لا يتعلق بالموارد المالية بقدر ما يتعلق بأزمة تسيير هذه الموارد وحسن استغلالها وتوجيهها على النحو المناسب.

3-2. حجم الاشتراكات المدفوعة لبعض الدول الإفريقية حتى سنة 2017:

يمكن من خلال هذا المستوى معرفة توزيع الاشتراكات المدفوعة بين مختلف فروع التأمين الاجتماعي، وما يكلف للحصول على هذه المزايا التأمينية لبعض الدول الإفريقية، وذلك ما يتم عرضه في الجدول التالي.

حيث نسجل ما تم ذكره سابقا باعتبار أن مصر تتصدر أكبر تكلفة من التأمين الاجتماعي 40% من حيث الاشتراكات يتصدرها الشيخوخة العجز والوفاة، ثم المرض والأمومة، متبوعة بالجزائر 34 % بنفس التركيبة تقريبا، بينما المستويات المتدنية من الاشتراكات نجدها في جنوب إفريقيا بنسبة 2 % والتي تخص تأمين البطالة، حيث تتحمل الدولة تكلفة التأمين الاجتماعي بنسبة عالية، وفي صدارة الترتيب بوتسوانة والتي لا يتحمل عمالها أي تكلفة أو عبئ من تكاليف التأمين الاجتماعي، وباستثناء هذه الملاحظات المسجلة فإننا نلاحظ التقارب في دفع الاشتراكات بالنسبة لبقية الدول والتي تتراوح بين 17,15 %

و24,25 %، وهي متقاربة نوعا ما مع فارق بسيط وهو في عدد المزايا والخدمات المقدمة (عد إلى الجدول السابق).

إن الغرض من عرض الجدول أدناه هو معرفة كيفية توزع الاشتراكات بين مختلف فروع التأمين الاجتماعي بين الدول محل الدراسة، والتطرق إلى أهم الفروع التي تحقق دخلا هاما لصناديق التأمين الاجتماعي، حيث تعتبر إصابات العمل و منح البطالة الأدنى قسط في هذه الاشتراكات، باختلاف الدول وقوة منظومتها التأمينية، فباستثناء دولة بوتسوانة و جنوب إفريقيا و كذلك إفريقيا الوسطى يمثل فرع التقاعد بكل أصنافه أكثر من 50 في نيجريا إلى 75 % في مصر، من حجم الاشتراكات وهذا يمثل دليل على أنه أهم فرع في منظومة التأمين الاجتماعي، والأكثر تكلفة من حيث النفقات التي تواجهها صناديق التأمين الاجتماعي، لذلك فتحقق عجز في موازين صناديق التقاعد قد يكون مبرر إلى حد ما بالنظر إلى حجم الأعباء المنتظرة خصوصا إذا كان حجم المتقاعدين في ازدياد مستمر وهوا حال صندوق التقاعد في الجزائر.

جدول رقم 02: نسب الاشتراكات **الوحدة %**

الدولة	الشيخوخة، العجز، الوفاة	مرض و أمومة	إصابات العمل	منح البطالة	منح عائلية	المجموع
الجزائر	18,25	13	1,25	1,5	0	34
بوتسوانة	0	0	0	0	0	0
إفريقيا الوسطى	7	0	3	0	12	22
مصر	30	5	3	2	0	40
المغرب	11,89	1	0	0,57	6,4	19,86
نيجيريا	11,5	0	1,75	0	8,4	21,65
تونس	12,5	8,25	0,4	0	3,10	24,25
جنوب افريقيا	0	0	0	2	0	2

المصدر: (الجمعية الدولية للتأمين الاجتماعي، التقرير العالمي للتأمين الاجتماعي للقارة الإفريقية، 2017: ص ص 21-23.)

3-3. عدد المتقاعدين في الجزائر:

يظهر الجدول أسفله عدد المعاشات و المنح التقاعدية التي يتكفل الصندوق الوطني للتقاعد بدفعها شهريا في الجزائر، و التي أهمها التقاعدين العادي والنسبي، وكذلك منح التقاعد المنقول.

و نشير بداية لحسن قراءة الجدول، إلى وجوب التفريق بين المنحة (allocation) والتي تكون صغيرة من حيث القيمة المدفوعة مقابل المعاش(pension) الذي يمتاز بكبر القيمة المدفوعة، وميزان هذا الفارق هو الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)، حيث عندما يكون المبلغ المدفوع من قبل الصندوق أقل من هذا الأجر يسمى منحة والعكس هو المعاش، كما نوضح أن التقاعد المباشر هو ما يستفيد منه المتقاعد من دخل شهري طوال مدة حياته، والذي يصبح تقاعدا منقولا أو غير مباشر (أيلولة) بعد وفاته، وينتقل آليا لذوي الحقوق الذي يحددهم القانون و يكفل حمايتهم.

للحصول على معاش التقاعد المباشر فهو إجمالا التقاعد العادي و المسبق و النسبي ودون شرط السن، وعندما نضيف له معاش التقاعد المنقول فإننا نحصل على إجمالي معاشات التقاعد، كما وأن إضافة منحة التقاعد والمنح الأخرى والتقاعد التكميلي والمنح المدفوعة للخارج لما سبق حسابه يعطينا العدد الإجمالي للمتكفل بهم من قبل الصندوق من التقاعد في الجزائر.

يوضح الجدول أدناه بالأعداد لسنة 2018 عدد المتقاعدين في الجزائر وفي مختلف الأصناف، حيث بلغ عددهم حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد بالجزائر 3.217.503 متقاعد مابين متقاضين لمعاش التقاعد والذين يمثلون نسبة 59.58 %، ومنحة التقاعد ب 8.83 % ، وكذلك التقاعد المنقول31.36 %، أما بالنسبة للمنح الأخرى بالداخل أو الخارج فلا تمثل سوى00.22 % من إجمالي المتقاعدين، كما تتوزع معاشات التقاعد بنسبة للتقاعد العادي 25.94 %، ثم على التوالي 0.0006 %، 23.60 %، 10.02 %،بالنسبة للتقاعد المسبق، النسبي ودون شرط السن على التوالي، حيث نسجل أن النسبة الغالبة هي التقاعد العادي، فالنسبي ودون شرط السن ثم المسبق.

جدول رقم 03: توزع عدد المتقاعدين حسب فروع التقاعد لسنة 2018 في الجزائر. الوحدة: شخص.

البيانات	العدد	البيانات	العدد
التقاعد العادي.....a	834.677	منحة التقاعد.....4	284.178

التقاعد المسبق.....b	202	منحة التقاعد المباشر	201.391
التقاعد النسبي.....c	759.470	منحة التقاعد المنقول	78.406
التقاعد دون شرط السن.....d	322.648	منح أخرى.....5	18
معاش التقاعد المباشر 1.(a+b+c+d)	1.916.997	التقاعد التكميلي.....6	207
معاش التقاعد المنقول.....2	1.009.126	المدفوع في الخارج.....7	6.977
معاش التقاعد... 3.....(2+1)	2.926.123	اجمالي التقاعد (7+6+5+4+3)	3.217.503

المصدر: (الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr-dz.com، تاريخ الاطلاع 2019/03/06)

نلاحظ كذلك أن الصندوق يتحمل تكلفة تمويل 1082320 متقاعد حصلوا عليه قبل سن 60 سنة (نسبي ومسبق ودون شرط السن) أي ما يمثل 33.60 % من عدد المتقاعدين في الجزائر، في حين أن المستفيدين من التقاعد العادي يمثلون 25.94%، وأمام تزايد عدد الطالبين لهذا النوع بتحقق الشروط المخولة لحق الأداء، وجدت الحكومة السابقة الحل إما بزيادة نسبة الاشتراكات في التأمين الاجتماعي وهذا خيار غير محمود العواقب من شأنه أن يكون سببا في تفجير الجبهة الاجتماعية، أو الخيار الثاني وهو إلغاء هذه الأنواع من التقاعد وهو ما تم اتخاذه كتدابير علاجية لوقف الاختلال المالي للصندوق، وفي اعتقادنا أنا كلا الخيارين قد يكون له صدى على المدى القريب لكنه لن يكون مجديا على المدايين المتوسط و البعيد.

كذلك يمثل الشكل أسفله تطور عدد المتقاعدين في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2018، و الذي كان 2.169.892 متقاعد و وصل إلى 3.217.503 أي بزيادة تقدر ب48,27 %، هذا ما يجعلنا نستنتج بأنه خلال ثمن سنوات فقط زاد عدد المتقاعدين تقريبا بالنصف، وبالمقابل بقية الموارد المالية (الاشتراكات على

وجه التحديد) تقريبا شبه مستقرة، الأمر الذي يجعلنا نقلق على مستقبل هذا الصندوق إذا استمرت الأوضاع على ما هو الحال عليه، في ظل أن الاشتراكات حاليا هي المورد المالي الأساسي للتمويل بالإضافة إلى اللجوء للاستدانة من الصندوق الوطني للاستثمار وتحويل بعض المخصصات المالية من صناديق التأمين الاجتماعي الأخرى (cnas,casnos).

في إطار قانون المالية لسنة 2019 والذي جاء بتدبير جديد والمتمثل في الترخيص للصندوق الوطني للاستثمار بمنح قروض لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد من أجل تدعيمه، وذلك بنسب فوائد تتحملها الخزينة العمومية على المدى البعيد تصل إلى 40 سنة (الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 79، 2018: ص09).

و في هذا الشأن وبغية تدعيم قدرات الصندوق الوطني للتقاعد من أجل تغطية منح ومعاشات التقاعد والحفاظ على توازناته المالية، عرف الصندوق منذ سنة 2014 عجزا ما فتئ يتطور بشكل متزايد، والذي قدّر في سنة 2014 ب 155,1 مليار دج وصل إلى336,8 مليار دج سنة 2016، وبلغ 479,1 مليار دينار جزائري سنة 2017، لذلك تلك القروض مكّنت من ضمان دفع المنح والمعاشات الخاصة بالمتقاعدين.

و تشير المعطيات الخاصة بالوضعية المالية للتأمين الاجتماعي إلى ظهور بعض الاختلالات المالية التي مسّت خاصة فرع التقاعد، بالنظر لارتفاع نفقاته مقارنة بمستوى إيراداته الناتجة عن اشتراكات الضمان الاجتماعي، حيث بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من نظام التقاعد 3,21 مليون متقاعد بكلفة مالية تقدر سنويا في حدود 1282 مليار دج.

الشكل البياني رقم 01: تطور عدد المتقاعدين في الجزائر من سنة 2010 إلى 2018.

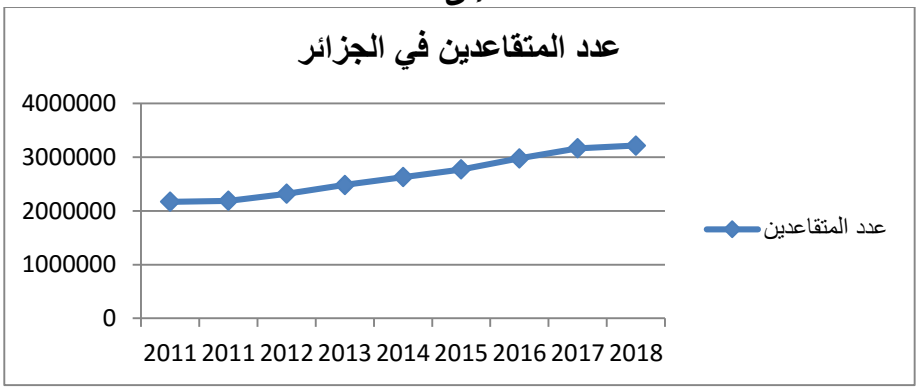

المصدر: (الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr-dz.com، تاريخ الاطلاع (2019/03/06

4-3. إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد:

يمكن القول أن توازن منظومة التقاعد في الجزائر يبقى ضعيفا رغم اجتهادات السلطات المختصة في اتخاذ إجراءات تسمح بتدارك هذا الخلل المالي، ويعزى ذلك إلى محدودية الإيرادات المتأتية أساسا من الاشتراكات المجمعة التي تعرف ثباتا في الأوعية، مقابل ازدياد سريع في عدد المتقاعدين الذي يقابله ارتفاع في مستوى الأنفاق، وهو ما يدل عليه الشكل أسفله.

يلاحظ من خلال الشكل أدناه وجود توازن على العموم من 2010 إلى 2012 من خلال الفوائض المحققة بسبب تزايد الإيرادات و الإنفاقات بنفس الوتيرة ، ولكن انطلاقا من سنة 2013 تتحول الفوائض إلى عجوز متزايدة بشكل ملحوظ في حدود زيادة تقريبا ب 5 مرات من 2013 إلى 2018 يبررها ارتفاع في عدد مستوى النفقات مع ثبات نسبي في كتلة الإيرادات، و يمكن تفسير هذه الوضعية بسبب إقدام الحكومة على إلغاء التقاعدين المسبق و النسبي بسبب انخفاض المداخل البترولية و انتهاج سياسة التقشف التي تبعها تقديم ملفات تقاعد للعديد من العمال في العديد من القطاعات قبل أن يمسهم قانون الإلغاء، تزامن ذلك مع انخفاض في الاشتراكات التي تشكل مصدر الدخل الأساسي للصندوق، وهو ما كان سببا لهذه الموازين السلبية، مما تطلب تدخل سريعا لمعالجة الوضع إما عن طريق القروض التي قدمت من قبل الصندوق الوطني للاستثمار، أو عن طريق المساعدات التي تم تحويلها من بقية صناديق التأمين الاجتماعي، على غرار الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء.

الشكل البياني رقم 02: تطور إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد

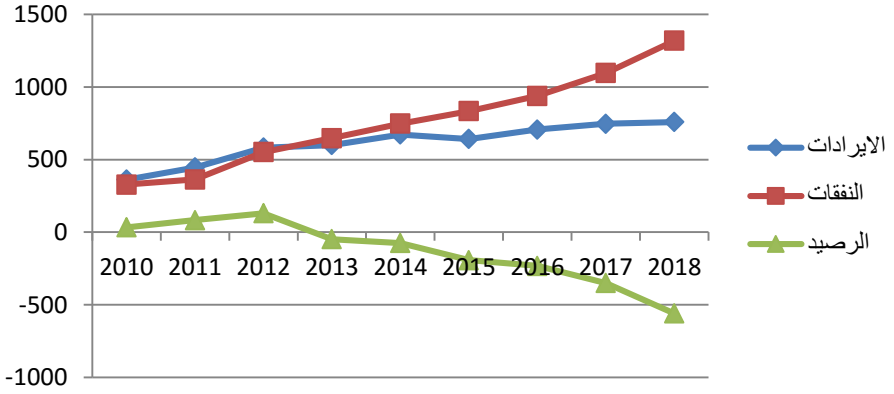

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الصندوق الوطني للتقاعد، (2019 , www.cnr.dz)

4- الوضع الحالي لصندوق التقاعد في الجزائر:

يمكن لنا في ختام هذه الدراسة أن نقوم بإجراء تحليل عام للصندوق الوطني للتقاعد في ظل الإصلاحات الأخيرة والذي نستعرضه في أهم المحاور التالية:

- من بين ما يمكن تقريره أن دولة مصر والجزائر من أكبر الدول الإفريقية من حيث ارتفاع معدل الاشتراكات في حين سجلنا الاعتدال بالنسبة لبقية الدول، إلى حد أن هناك من يدفع معدل متدني جدا كما هو الحال لجنوب إفريقيا، أو يحصل على الخدمات التأمينية بدون مقابل كما هو الحال في دولة بوتسوانه، كما يتقارب سن التقاعد بالنسبة للذكور أو الإناث والذي متوسطه 55-60 سنة عموما، مع الاختلاف في عدد المزايا التأمينية المقدمة بين 3 إلى 6 على وجه العموم؛
- تم تسجيل نفقات تفوق 1.200 مليار دج مع نهاية العام 2018 من قبل الصندوق الوطني للتقاعد حيث قدر العجز بقيمة 560 مليار دج نهاية 2018 وبنفس الوتيرة سنة 2019، كما يتوقع أن يسجل عجز أخر سيتجاوز هذا قيمة 650 مليار دج خلال سنة 2020"، ويعود ذلك إلى تزايد عدد المتقاعدين في حين بقي عدد المشتركين ثابتا, وكما أشرنا سابقا أن التوازن المالي للصندوق يحتاج إلى 5 مشتركين لكل متقاعد على خلاف الوضع الحالي (مشتركيْن اثنين لكل متقاعد).
- إن الوضعية الحالية للصندوق تعد غير كافية لتلبية حاجيات المعاشات علما وأن الرواتب قد ارتفعت منذ 2012 بحيث أصبحت المعاشات مكلّفة مما يزيد من حدة العجز.
- و من خلال الإجراء الجديد الذي تضمنه قانون المالية 2019 الذي يرخص الصندوق الوطني للاستثمار بمنح قروض لصالح الصندوق الوطني للتقاعد بنسبة فائدة حسنة على المدى الطويل, جاء لتلبية احتياجات الصندوق نظرا للعجز المتوقع خلال السنوات المقبلة، علما أن قيمة هذه القروض لم يتم تحديدها في قانون المالية 2019 من أجل السماح للصندوق بتحديد حاجياته المالية بطريقة موضوعية ابتداء من جانفي 2020 .
- و تجدر الإشارة كذلك إلى أن تمويل الصندوق الوطني للتقاعد يعتمد بشكل رئيسي على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكذا إعانات الدولة في مجال التضامن، وبالمقابل فإن نفقات الصندوق تجاوزت بشكل معتبر مداخليه التي بقيت على حالها في حين تراجع عدد الملفات المودعة بالثلثين مقارنة بالسنوات السابقة.

- كما تم السماح الجالية الوطنية المقيمة بالخارج والأشخاص الذي يمارسون نشاطا مهنيا إمكانية الانتساب لمنظومة التقاعد الوطنية، بصفة إرادية استجابة لمطالب هؤلاء الأفراد ما من شأنه أن يسمح بمد مظلة التأمين الاجتماعي وخصوصا للذين لا يمتلكون هذه المزايا في دولهم، كما يمكن أن يساهم في توفير موارد مالية إضافية للصندوق.
- و من جانب الإدارة الالكترونية فقد تم اعتماد نظام معلوماتي خماسي (2015-2019) لتسيير كل الحالات الإدارية قصد تسهيل مهمة عمال القطاع و تحسين التكفل بالمتقاعدين، حيث أطلق في ديسمبر 2017 النظام المعلوماتي المطابق للمعايير الدولية من حيث السلامة و وفرة و تسيير المعطيات، وكذا تطبيق الهاتف النقال (Retraite DZ) المتعلق أساسا بدليل الهاتف لكافة الوكالات المحلية و مراكز الاستقبال و التوجيه، بالإضافة إلى قائمة الأطباء المتعاقدين (العامين والخواص) المصنفين حسب الولاية قصد تسهيل البحث و السماح للمواطنين بالاطلاع على التشريع و طريقة احتساب المعاشات.

5- الخاتمة:

انطلاقا من الوضع الحالي الصندوق الوطني للتقاعد، فإننا نجد أنه كثيرا ما يلجأ إلى الحلول الظرفية من قبل القائمين على القطاع دون محاولة معالجة الاختلالات الهيكلية التي يتخبط فيها منذ عدة سنوات، والتي قد تكون نتائجها سلبية في الأجلين المتوسط و البعيد، باعتبارها تهدد استمرارية نشاطه الاقتصادي ونفعه الاجتماعي، عندئذ فهو بحاجة إلى حلول إستراتيجية، والتي تتطلب تنوع مصادر تمويل هذه المؤسسة بدل الاقتصار على الاشتراكات كمصدر تمويلي وحيد، وهو ما يمكن من تحقيق استقراره وتوازنه المالي، وعليه يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- إن العجز المالي الذي يعرفه صندوق التقاعد في الجزائر بسبب التزايد غير المتكافئ بين عدد المتقاعدين والاشتراكات المحولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي والتي تمثل المصدر الأساسي لدخله، سوف يبقى مستمرا على نفس المنوال ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بإحداث التوازن وذلك من خلال توظيف هذه الاشتراكات والاستفادة منها من خلال تكامل بين كل صناديق التأمين الاجتماعي، ولما لا إنشاء صندوق وطني لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي تأسيا بالعديد من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء؛

- كما يعد السبب الرئيسي لهذا الاختلال هو تزايد عدد المتقاعدين، مقابل ثبات الاشتراكات المدفوعة من قبل العمال و أربابهم وعدم تنوع في الدخل للصندوق، ولذلك يجب اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل مثل توظيف أموال صندوق التقاعد في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لاسيما الفلاحة السياحة والخدمات، وهو ما يمكن من دفع عجلة النمو الاقتصادي التي تعرف تباطؤ حاد من جهة، وخلق مناصب عمل بما يمكن من تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى تنويع مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد؛
- البحث عن فرص لاستثمار أموال التأمينات والمعاشات في شكل أوراق مالية حكومية وسندات وأذون الخزانة الحكومية، لتدر عليه مصادر دخل إضافية تساهم في تغطية جزء من العجز؛
- استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتوفرة في الاقتصاد كاستثمار الأموال في سوق الأسهم المتداولة، أو في صناديق الاستثمار، أو توظيفها في شكل ودائع مصرفية وشهادات إيداع بالعملتين المحلية والأجنبية؛
- تصحيح التضخم على القيمة الحقيقية للأجور والمعاشات، وضمان قيمة حقيقة للنقود التي تقابل تآكلها مع الزمن؛
- تطوير شبكة نظم المعلومات والأرشيف الالكتروني، الذي يسمح بتقديم الخدمات التأمينية بأقل وقت وتكلفة ممكنة؛
- إن إلغاء التقاعد المسبق والنسبي ليس إلا حلا ظرفي للمشاكل المالية التي يتخبط فيها الصندوق ذلك لأن تزايد عدد المتقاعدين يتحقق مع مرور الزمن حيث أن العامل لابد أن يصل إلى سن التقاعد ويكون من واجب الصندوق الوفاء بالتزاماته تجاه المشتركين، كما وأن تأخير التقاعد سوف لن يسمح بتحقيق نظرية الكفاءة لباريتو بسبب عدم تحقق التداول السلمي للمناصب، وانخفاض كفاءة العمال مع تقدم سنهم، وبالتالي عدم تدني معدلات البطالة في المجتمع، والحل لابد أن يكون استراتيجيا، من خلال السياسات الاستثمارية المدروسة وفق دراسات الجدوى الاقتصادية، والتي تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي لابد من التوجه للاستثمار المباشر الحقيقي.

المراجع

1. ب. بن توتة، **"أثر التقاعد المسبق و انسحاب الخبرات على الأداء التنظيمي في ضل التحول نحو اقتصاد المعرفة"**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 04، عدد 09، 2015، ص 260.
2. ج. ك. رمضان، **موسوعة التأمينات الاجتماعية**، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، 1999، ص161.
3. الجريدة الرسمية رقم 06، 1985، ص 12.

4. الجريدة الرسمية رقم 79، 2018، ص 09.
5. الجمعية الدولية للتأمين الاجتماعي، التقرير العالمي للتأمين الاجتماعي للقارة الإفريقية، www.elsayyad.net 2017، ص ص 21-23.
6. ح. جعيجع، **النظام القانوني للتقاعد في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة و مالية، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر 2، 2003، ص ص 62-71، ص ص 73-75.
7. خ. الميرـ إ. قاسمي، **التقاعد، سلسلة التكوين الإداري**، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991، ص56.
8. ش.ر. ألفونس، **التأمينات الاجتماعية ـ دراسات اقتصادية وتمويلية**ـ، دار نافع للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1979، ص33.
9. ع. ا. قرفي، **"نظام التقاعد في الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 13، 2013، ص ص 74-77.
10. ع.ا. بوحميدة، **التسريح لسبب اقتصادي**، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر2، 2001، ص 75.
11. القانون رقم 15-16 لسنة 2016 المعدل و المتمم للتقاعد، الجريدة الرسمية رقم 78 الصادر في 31 ديسمبر 2016، الجزائر، 2016، ص 03.
12. ل. عبد العزيز العبد اللطيف، **"نظام التقاعد السعودي وتعامله مع المرأة: دراسة وصفية تحليلية مقارنة بأنظمة بعض الدول الأخرى"**، كلية العلوم المالية و الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 18، ص ص 09-10.
13. م. حنين، **نظام التقاعد المطبق على موظفي الدولة وأعوان الجماعات المحلية**، دار الهلال العربية للطباعة و النشر، الرباط، 1992، ص8.
14. م. زيان، **"تطبيق نظام التقاعد المسبق في إطار نظام التقاعد في القانون الجزائري"**، مجلة قانون العمل و التشغيل، جامعة مستغانم، العدد 10، 2016، ص ص 124-125.
15. موقع الصندوق الوطني للتقاعد http://cnr-dz.com
16. وزارة العمل و الحماية الاجتماعية، 1991، ص 257.
17. Bichot J., *Quelles retraites en I an 2000 ?*, Ed. Armand Colin, France, 1993.